



المغرب | USAID من الشعب الأمريكي

الإطار العام للعنف القائم على النوع الاجتماعي وصمود
النساء
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ المغرب
دراسة النوع الاجتماعي
التقرير النهائي - المحلق E

نونبر 2020

عقد رقم : 72060820P00006
10 نونبر 2020

تم إصدار هذا المنشور للمراجعة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تم إعداده من طرف مجموعة TALM بتعاون مع منظمة شركاء للتعبئة حول الحقوق " امرأة " .

يعتبر الإطار العام للعنف القائم على النوع الاجتماعي وصمود النساء بمثابة ملحق "E" يُلحق بالتقرير النهائي لتحليل النوع الاجتماعي لسنة 2020 الخاص بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المغرب، وقد تم إعداده للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفق العقد المبرم معها تحت عدد 72060820P00006. أعدت هذا الإطار العام لمجموعة TALM بتعاون مع منظمة شركاء للتعبئة حول الحقوق " امرأة".

تم تنفيذ هذا العقد من طرف:

مجموعة TALM

5 إقامة البهجة رقم 2 شارع المجد

الرباط، المغرب 10150

الهاتف: +212 661-223-772

البريد الإلكتروني: talm.consulting@gmail.com

تم إعداد الإطار العام للعنف القائم على النوع الاجتماعي وصمود النساء [الملحق E] من طرف:

منظمة " امرأة" (شركاء للتعبئة حول الحقوق [MRA])

3 زنقة واد زم، الشقة 4

الرباط، المغرب 10010

الهاتف: +212 537-709-996

البريد الإلكتروني: mra@mrawomen.ma

إشارات قانونية: الآراء المعبر عنها من طرف المؤلفون في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

المرجع المنصوح به: التقرير النهائي بشأن تحليل النوع الاجتماعي الخاص بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المغرب 2020 (الملحق E)، مجموعة TALM ومنظمة امرأة، نونبر 2020. الكتاب: أكريب. ر، بيرنارد. دل، بوردات س. و، جزولي أ، كوزي س، مولين ف. المحرران: بيرنارد دل و بوردات س. و.

المحلق E: العنف القائم على النوع الاجتماعي وصمود النساء

الدوافع والمسببات الخارجية للعنف ضد النساء في المغرب

الأهداف: إن الهدف من هذا الملحق، وفق ما جاء في دفتر التحملات، هو تقديم إطار نحدد فيه دوافع ومسببات العنف القائم على النوع بالمغرب والمؤشرات السياقية التي يمكن أن تهدينا إلى وضع نظام رصد للتعرف المبكر والتتبع اللاحق لمدى تزايد العنف اتجاه النساء.

منهجية العمل: اعتمدت منظمة امرأة في إعدادها لهذا الملحق على البحث والمراجعة الأولية للأدبيات المتوفرة أولاً، و ثانياً على تنظيم نقاش لمجموعة بؤرية تضم 19 ممثلة لأربع عشرة منظمة غير حكومية تعمل على حقوق النساء بـ 11 مدينة وقرية عبر ربوع المملكة المغربية. ولقد طورت منظمة *امرأة* مسبقاً وتمهيدا للنقاش ورقة عمل¹ باللغتين العربية والفرنسية حول "الدوافع والمسببات الخارجية للعنف ضد النساء بالمغرب"، تضمنتها أسئلة للتأمل وجدول عمل يعمل وفقه المشاركون مسبقاً مع المنظمات غير الحكومية التي ينتمون إليها. قام البعض بإرسال مساهماتهم كتابةً. هذا وقد طُلب من المشاركين/ات تقاسم فقط المعلومات النابعة مباشرة عن عملهم مع النساء ضحايا العنف بالمغرب².

إن دراسة العنف القائم على النوع من منظور الصمود لتحديد الدوافع والمسببات الخارجية لهذا العنف هي مقارنة جديدة ومبتكرة بالنسبة للسياق المغربي. فالمراجعة الأدبية الأولية تشير إلى غياب شبه تام للمعلومات بخصوص هذا الموضوع أو بخصوص هذه المقاربة. فمعظم الأدبيات الموجودة إلى اليوم سواء كانت من نتاج الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الأكاديمية إنما تركز بالأساس على نسبة ونوع العنف أو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنساء ضحايا العنف. فأى حديث عن الدوافع والمسببات يميل إلى خلطها مع الأسباب³، والتركيز على الأشخاص المتضررين⁴، والمبالغة في التركيز على ما يناقض أخلاقيات المجتمع⁵، أو حدها في نقاش مبهم عن "الثقافة". وعليه، فهناك فراغ يكاد يكون تاماً في المعلومات المتعلقة بدوافع العنف القائم على النوع الاجتماعي ومسبباته. نسعى من خلال هذا النقاش مع المجموعات البؤرية ملء هذا الفراغ أو على الأقل الشروع في ملئه.

وحيث إن هذه المقاربة هي مقارنة مبتكرة ذات إطار مفاهيمي جديد في السياق المغربي، فإن التركيز خلال النقاش والأعمال التحضيرية له لم يقتصر على البحث فقط بل امتد إلى بناء قدرات الجمعيات المشاركة عبر تمارين مختلفة. لقد كان المشاركون/ات متعطشين جداً للتعلم ومتحمسين لطريقة التفكير الجديدة المبنية على العنف القائم على النوع الاجتماعي في محيطهم. الكل شارك في النقاش لثلاثة ساعات كاملة في حين كان النقاش في الأصل مبرمج ليُدوم ساعتين فقط.

¹ يمكن الحصول على ورقة العمل الأصلية باللغتين في آلية جمع المعطيات بالملحق G؛

² بدل المعلومات التي سمعو عنها أو قرؤوها أو ظنوا أنها حصلت؛

³ مثال: التقارير الحكومية وتقارير المنظمات غير الحكومية تشير أن غالبية النساء اللواتي طلبن المساعدة من المصالح المختصة كن فقيرات في كثير من الأحيان، وبالتالي يُستنتج أن الفقر هو سبب العنف وهذا استنتاج في غير محله.

⁴ مثال: افتقاد المرأة للثقة بالنفس أو أن المعتدي لا يحسن مهارات التواصل

⁵ مثال: مشاهدة الأفلام الخليعة بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي.

التعريفات: لتوضيح المفاهيم وتسهيل الفهم لدى المشاركين تم تبني المفاهيم التالية خلال البحث:

يشمل **العنف القائم على النوع الاجتماعي** جميع أفعال العنف التي تستهدف النساء والتي قد تؤدي إلى الضرر الجسدي أو الجنسي أو النفسي لدى هذه النساء أو تشكل لهن أي نوع من المعانات، بما في ذلك التهديد بهذه الأفعال أو الإكراه أو منعهن من حريتهن تعسفاً. يدخل في هذا الإطار العنف المرتكب في الأماكن العامة أو الخاصة كالمنازل أو الشوارع أو المدارس أو أماكن العمل وما دونها، أيما كان مرتكب هذه الأفعال. إن العنف القائم على النوع هو أداة للتحكم ووسيلة لتعزيز اللامساواة بين الجنسين على مستوى الأعراف والممارسات والأدوار وعلاقات القوة بين الأفراد.

الدوافع و المسببات: قد يحدث أن تقع واقعة أو ينشأ سياق أو وضعيات تقوّض استمرار الأعراف أو الممارسات أو الأدوار أو العلاقات القائمة بالأساس على اللامساواة بين الجنسين، إذ يمكن أن ينتج بسببها تنازع على السلطة أو الامتيازات أو الموارد، وقد يُستعمل العنف القائم على النوع الاجتماعي كوسيلة لقمع صمود النساء خلال هذا التنازع.

لا ينبغي اعتبار هذه الدوافع والمسببات سبباً مباشراً للعنف ضد النساء، بل ينبغي اعتبارها كواقعة أو وضعية أو سياق يؤدي إلى أو له صلة بتعزيز العلاقات بين الجنسين المؤسسة على مبدأ السيطرة والهيمنة والامتياز أو يؤدي إلى تقويضها أو التهديد بها.

يهدف هذا البحث إلى تحديد الدوافع والمسببات الخارجية للعنف ضد النساء لتحديد، من خلالها، ميولات العنف على مستوى الأشخاص أو مجموعات سكانية أو مجتمع مصغر داخل المغرب، وليس العوامل الفردية الخاصة بكل امرأة أو معتدي أو زوجين.

أسئلة البحث:

1. ما هي الدوافع والمسببات التي قد تزيد من العنف القائم على النوع في المغرب؟ بمعنى آخر، ما هي الوقائع أو الوضعيات أو السياقات التي إن حدثت قد تؤدي إلى زيادة العنف ضد النساء؟
2. ما نوع الأنظمة الموجودة لرصد هذه الدوافع والمسببات أو اكتشافها والوقاية منها والاستجابة لها؟
3. ما نوع الأنظمة التي يمكننا وضعها لرصد هذه الدوافع والمسببات حتى نستجيب استباقاً للعنف ضد النساء؟

الاستنتاجات الأولية والتوصيات:

يبين الجدول أسفله تفاصيل تخص الدوافع والمسببات الخارجية للعنف القائم على النوع بالمغرب والعوامل المساهمة في ذلك كما عرّفها المشاركون خلال النقاش، حيث تم تجميعها في فئات عريضة. قد تتكرر العوامل المساهمة ذات الصلة وتقع تحت دوافع أو مسببات مختلفة، ولكن بشكل عام تقع في إحدى هاتين الفئتين: (1) العوامل التي تزيد من احتمال أو خطر تعرض المرأة للعنف القائم على النوع (2) والعوامل التي تسهل أو تشجع الرجل على ارتكاب العنف ضد المرأة.

إن الجدول التالي إنما يقدم وصفا شاملا ونوعيا لدوافع ومسببات العنف القائم على النوع بالمغرب، وليس الغاية منه، على الأقل في هذه المرحلة، تقديم استنتاجات حول مدى ظهور أي من هذه الدوافع أو المسببات.

تأكد من خلال النقاش أنه، نظرًا لحدثة هذه المقاربة، لا وجود حاليًا لآلية أنظمة خاصة برصد دوافع ومسببات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ونعني بذلك أنظمة خاصة بالكشف المبكر لهذه الدوافع أو المسببات والوقاية منها والاستجابة لها. فالمنظمات غير الحكومية والمصالح العمومية⁶، على حد سواء، تحاول تقديم خدمات مناسبة لاستقبال النساء اللائي يتعرضن للعنف، ولكن كلاهما لازال يفتقر إلى الأنظمة الاستباقية المناسبة لكشف هذا العنف والوقاية منه. بل يكتفي كل منهما عند رصدهما للعنف القائم على النوع الاجتماعي بتتبع مراحل القضايا الفردية التي هما مساعدتين فيها فقط، دون التركيز على رصد مجموع الحالات ذات قاسم مشترك معين أو أي متغير يجمع بينها.

أما فيما يخص الآليات، فالمنظمات غير الحكومية المحلية والمصالح العمومية، على حد سواء، تحتفظ بسجلات وملفات القضايا أو الحالات الفردية، خطية في بعض الأحيان، الغرض من الاحتفاظ بها في المقام الأول هو الإدلاء بها كأوراق رسمية أو إحالتها إلى الأرشيف للرجوع إليها عند احتياج المعلومات الخاصة بتلك القضية المعينة. تُستعمل الاستمارات البيانية والسجلات اليوم، والحالة هذه، كأداة أرشفة إدارية، وليس كأداة مصممة لجمع البيانات بشكل منهجي. فالمعلومات التي يتم جمعها وتسجيلها هي في الأساس بيانات شخصية عن المرأة كفرد، وليس معلومات عن الظروف أو السياق الشامل الذي حدث فيه العنف.

في غياب مثل هذه الآليات، أي نقاش عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بين الجهات الفاعلة حكومية كانت أو دون ذلك يعتمد إلى حد كبير على ما تسرده كل حالة بذاتها وليس على التحليل الجماعي لإحصائيات أو أنماط العنف التي قد تمكّن، إن دُرست، من الكشف عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه والاستجابة الأكثر فعالية له.

الفرص المتاحة: إن خلق أي آلية في المستقبل لرصد هذه الدوافع والمسببات - وحتى تكون هذه الآليات لها مهمة استباقية وقادرة على التكيف مع واقع العنف ضد النساء - يجب أن يكون من بين مكوّناتها المرصد الوطني للعنف ضد النساء وخلايا دعم النساء ضحايا العنف واللجان المشكلة حديثًا للعمل على ظاهرة العنف ضد النساء.

ينبغي حث هذه الهيئات والجمعيات النسائية على صياغة الأسئلة حول المؤشرات المرتبطة بدوافع ومسببات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدراجها في آليات جمع المعطيات وفي الاستمارات الموجهة للضحايا حتى يكون جمع المعلومات بخصوص هذه المسببات أو المحركات ممنهجًا؛ على أن يدرجوا هذه المعلومات في تقاريرهم على اختلافها. وحتى تكون المعلومات المحصل عليها دقيقة وشاملة، ينبغي أن تسمح هذه المؤسسات الوطنية، أي المرصد واللجان والخلايا، بإشراك الجمعيات النسائية المحلية ليكون لها دورا رسميا أوسع في إطار عمل هذه الهيئات.

من شأن هذه الآليات أن تكشف عن الحاجة إلى تطوير تدابير الحماية المتاحة حاليا للنساء اللائي يتعرضن للعنف بالمغرب. فكما يُستشف من تقرير تحليل النوع الاجتماعي، لا يجوز للمرأة طلب تدابير الحماية ضد المعتدين إلا بعد متابعة المعتدي قضائيا أو إدانته. إن الفهم الجيد للدوافع

⁶ مصالح الأمن والقضاء والصحة.

والمسببات الخارجية والعوامل المرتبطة بها، يظهر لنا جليا الحاجة إلى توفير الحماية المدنية للمرأة كإصدار الأوامر الزجرية المؤقتة ضد المعتدين، أو غيرها من التدابير المدنية التي يمكن أن تستفيد منها المرأة، حتى قبل الشروع في الإجراءات القضائية أو من دون اللجوء إلى القضاء من الأساس.

العوامل المساهمة ذات الصلة	الدوافع والمسببات الخارجية الوقائع، والسياقات والوضعيات	الفئات
<ul style="list-style-type: none"> • توقف المرأة عن العمل أو طردها منه أو التهديد بطردها أو فقدانها لراتبها يساهم في اعتماد المرأة على الغير اقتصاديا مما يجعلها عرضة للتحرش والابتزاز من طرف شريكها أو أفراد عائلتها أو مشغليها؛ • توقف الرجل عن العمل بسبب البطالة أو الطرد أو التهديد بالطرد أو عدم توفره على دخل يؤدي لعجزه ماليا، وبالتالي فقدانه لمكائنه والامتياز الذي كان لديه لما كان يعمل، وهذا قد يجعل سلوكه اتجاه المرأة عنيفا؛ • الحجر والبقاء داخل المنزل حيث المساحات المغلقة؛ • قلة المرافق العمومية أو تعذر الوصول إليها للإبلاغ عن العنف أو طلب المساعدة من طرف النساء؛ • انعزال المرأة عن الأصدقاء والأسرة باعتبارهم مصادر دعم لها حين تحتاج إلى دعم؛ • قضاء وقت أطول على الإنترنت أو الهاتف يزيد من مخاطر العنف الممارس عبر التكنولوجيا؛ • تقلص عدد الأشخاص داخل مكان العمل بسبب الحجر يزيد من احتمال تعرض المرأة للعنف؛ • هجر الناس للأماكن العامة أو قلة توافدهم عليها يزيد من تعرض المرأة للعنف؛ • إغلاق المدارس أدى إلى إعادة الطالبات إلى منازلهن حيث تعرضن للعنف داخل الأسرة وأجبرن على ترك الدراسة والتوقف عن التعلم عن بعد وتحمل المسؤوليات المنزلية. • تخصيص المساعدة المالية التي سنتها الحكومة بسبب كوفيد 19 للرجال أساسا أدى إلى اعتماد المرأة اقتصاديا على الآخرين بمن فيهم المعتدين؛ • وفي الحالات المحدودة التي تمكنت فيها النساء من الحصول على هذه المساعدة المالية الحكومية مباشرة، فإنهن تعرضن للعنف من قبل أفراد أسرتهن الذكور الذين حاولوا سلب هذه المساعدة منهن. 	<ul style="list-style-type: none"> • كوفيد 19 	الأزمات الصحية
<ul style="list-style-type: none"> • نقص المحاصيل أو ضعف غلة الحصاد قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الإناث داخل الأسرة بسبب اضطرارهن للتعويض عن الدخل الذي فقد بسبب هذا النقص، وقد تلجأ الفتيات إلى هجر 	<ul style="list-style-type: none"> • الجفاف • الفيضانات 	مشاكل بيئية

<ul style="list-style-type: none"> المدرسة أو امتهان الجنس؛ نقص ماء الشرب أو المياه المستعملة للري والرعي يرغم المرأة على الذهاب بعيدا للحصول عليه، مما قد يزيد من خطر تعرضها للعنف على طول طريقها لهذا الماء؛ هجرة الذكور إلى المدينة قد تؤدي إلى بقاء النساء وحدهن في البيوت فيصرن أكثر عرضة للعنف؛ هجرة الإناث إلى المدينة يمكن أن ينتهي بهن إلى امتهانهن الجنس إذ يكن أكثر هشاشة؛ هجرة الإناث إلى المدينة قد تؤدي إلى عيشهن في مساكن خطيرة وغير آمنة أو إلى التشرذم؛ هجرة الإناث إلى المدينة والصعوبة في الحصول على العمل تجعلهن يقبلن اضطرارا بالعمل في القطاع غير الرسمي أو غير المهيكل أو بأي عمل خطير أو منخفض الدخل حيث يكن عرضة للعنف داخل أماكن العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> الزلازل قلة غلة الحصاد أو انعدامها الأمراض والحشرات المهلكة للزرع والقطيع 	
<ul style="list-style-type: none"> قد تضطر النساء إلى الذهاب إلى مناطق مهجورة أو بعيدة ونائية للحصول على الماء؛ عندما تكون كميات الماء المحصل عليها محدودة أو صعب الوصول إليها، فإن النساء والفتيات قد يتحملن أعباء إضافية تتجلى في البحث عن الماء الكافي. وهذا قد يؤدي إلى الهدر المدرسي لدى الفتاة لأنها هي من توكل إليها مهمة جلب الماء، وقد يزيد ذلك من تعرضها للعنف على مستوى الأسرة والمجتمع؛ التنازع على ملكية الأراضي التي تتوفر على مصادر مائية قد يعرض المرأة للعنف وسط الدواوير المتنازعة فيما بينها. 	<ul style="list-style-type: none"> الحصول على الماء 	الحصول على الموارد الطبيعية
<ul style="list-style-type: none"> في المجتمعات التي يكون فيها الصيد مهنة يحتكرها الرجال، قد تتعرض النساء العاملات فيها للعنف والمضايقة، سواء كن صائدات أو بائعات أسماك في الموانئ؛ يحتمل أن تتعرض النساء للمضايقات والعنف عندما تكون ظروف العمل في مجال صيد الأسماك غير مقننة. عند شح الموارد السمكية، قد تزيد المنافسة في الحصول عليها من تعرض النساء العاملات في هذا القطاع للعنف. 	<ul style="list-style-type: none"> الحصول على المصادر السمكية 	
<ul style="list-style-type: none"> اضطرار النساء أحيانا إلى جمع الحطب من الغابات المهجورة أو البعيدة أو النائية؛ عندما يكون قطع الأخشاب من الأشجار ممنوعا ومحروسا عن كذب من طرف السلطات، فإن المرأة قد تتعرض عند محاولة حصولها على الحطب للمضايقات والعنف والابتزاز (يمارس عليها عند سعيها للحصول على إذن بجمع الحطب أو عند وجود الحطب بحوزتها أو عند محاولتها تجنب اتهامها ظلما بسرقة الحطب). 	<ul style="list-style-type: none"> الحصول على الموارد الغابوية 	
<ul style="list-style-type: none"> قد تُكلف النساء في المناطق التي تعتمد على تربية المواشي برعي القطيع وحراستها مما قد يضطرهن أحيانا إلى أخذها إلى أماكن مهجورة أو بعيدة أو نائية؛ كل خسارة في القطيع قد تعرض المرأة المكلفة بحراستها للعنف. 	<ul style="list-style-type: none"> تربية المواشي 	

<ul style="list-style-type: none"> • في المجتمعات التي يعتبر فيها العمل في قطاع الصناعات الاستخراجية مثل التعدين حكرًا على الرجال، تكون النساء العاملات فيه عرضة للتحرش والعنف؛ • وفود العمال العابرين إلى المناطق التي فيها الصناعات الاستخراجية قد يساهم في العنف ضد النساء المحليات حيث يتجلى هذا العنف في التحرش بهن والاعتداء عليهن جنسياً؛ • عدم استقرار قطاع الصناعات الاستخراجية أو توقف صناعة استخراجية ما في منطقة ما، يجعل النساء تذهب، في محاولة منهن لتعويض ما فقد من دخل بسبب توقف هذه الصناعة، للعمل في بلدة أو مدينة قريبة، مما قد يعرضهن للعنف أثناء تنقلهن منها وإليها، أو قد تهجر النساء إلى مدينة كبيرة فيتعرضن إلى ما سبق وصفه؛ • الرجال الذين يعملون في قطاع الصناعات الاستخراجية معرضون بشكل كبير لحوادث الشغل مع عدم التعويض عليها، فتضطر النساء آنئذ إلى الهجرة إلى المدينة للبحث عن العمل أو دفع أزواجهن إلى الهجرة من أجل إيجاد عمل آخر، وكلاهما يجعلهن عرضة للعنف. 	<ul style="list-style-type: none"> • قطاع المعادن استخراج 	
<ul style="list-style-type: none"> • النساء السلاليات عرضة للعنف والاعتداء. ساهم الصراع حول الحقوق الجماعية للأراضي السلالية في استعمال العنف لإجبار النساء على بيع حصصهن في الأرض وعدم المشاركة في الاجتماعات التي يُقرر فيها مصير هذه الأرض، أو لإجبارهن على التنازل عن حقهن في بيع الأرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • ملكية الأراضي واستغلالها 	ملكية الأراضي
<ul style="list-style-type: none"> • الصراع على الماء والأراضي الصالحة للرعي بين السكان المحليين والرحل عرض النساء من كلا الجانبين للعنف. 	<ul style="list-style-type: none"> • البدو 	
<ul style="list-style-type: none"> • إقامة مشاريع تطوير العقارات توجب إزاحة سكان الأحياء العشوائية، إلا أن الاستفادة من برنامج التعويضات مقابل إزاحتهم عن مساكنهم تضع النساء القاطنات بهذه الأحياء عرضة للعنف، من حيث أن الرجال يحاولون منع النساء من الاستفادة من هذه التعويضات، إذ يجبر الرجل المرأة على تسجيل اسمه في سجل التعويضات بدل اسمها حتى يستفيد هو منها، أو أن الرجل يتزوج أكثر من واحدة للاستفادة أكثر من مرة من هذه التعويضات. 	<ul style="list-style-type: none"> • مشاريع تطوير العقارات 	
<ul style="list-style-type: none"> • المنافسة مع اليد العاملة المحلية تولد العنف ضد العاملات المهاجرات؛ • النساء في الدولة المضيفة قد تتعرض لخطر التحرش والعنف من العمال العابرين سواء تجلى هذا العنف في الاعتداء عليهن جنسياً أو أثناء امتهانهن الجنس؛ • الاصطدام الثقافي (دور الجنسين) الذي قد يمر به المهاجر من القرية إلى المدينة يساهم في التحرش أو في إتيان أي سلوك ذكوري عنيف ضد المرأة؛ • اضطرار النساء التي تهجر للدراسة أو العمل مع إمكانيات اقتصادية محدودة إلى الإقامة بأحياء غير آمنة أو بعيدة عن مكان دراستهن أو عملهن؛ • النقص في وسائل النقل العام يدفع النساء إلى استعمال طرق تنقل أخرى غير قانونية أو غير 	<ul style="list-style-type: none"> • وصول العاملات للعمل خلال مواسم الحصاد؛ • هجرة الرجال والنساء للعمل في المدينة؛ • هجرة الطالبات من القرية إلى المدينة 	تنقل السكان

<p>مرخص لها؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • استقرار العمال الموسميّين غير المتزوجين في الحي يمكن أن يعرض النساء المحليات للتحرش والعنف من طرف هؤلاء العمال؛ • الزواج غير الرسمي وغير المعترف به بين العمال الموسميّين والنساء المحليات قد يؤدي إلى حرمان النساء من حقوقهن القانونية وهذا يعرضهن للإقصاء من طرف الأسرة والمجتمع لكونهن أمهات عازبات أو بسبب ممارستهن الجنس خارج المؤسسة الزوجية؛ • تنقل العمال الموسميّين باستمرار يُصعب تحديد هوياتهم وبالتالي يفلتون من العقاب والمتابعة القضائية ضد الجرائم التي ارتكبوها ضد النساء؛ • انعدام السكن الآمن للعاملات الموسميّات في كثير الأحيان؛ • ظروف العمل غير القانونية والأجور المتدنية تساهم في تعرض النساء للعنف؛ • الطبيعة الموسمية وغير المستقرة لحالات الزواج والطلاق بسبب التنقل المتواتر للعمال تساهم في النزاعات الأسرية والعنف الأسري. 	<p>للدراسة؛</p> <ul style="list-style-type: none"> • التنقل اليومي للنساء العاملات في المعامل والبيوت بالمدن المجاورة؛ • وفود مهاجرين غير رسميين من دول أخرى (رجال ونساء)؛ • الهجرة الموسمية للنساء العاملات في الفلاحة للبلدان الأوروبية؛ • وفود الهجر "الرجل"⁷ 	
<ul style="list-style-type: none"> • ممارسة العنف ضد النساء للضغط عليهن حتى يدفعن نفقات الهجرة السرية لأفراد الأسرة الذكور؛ • المرأة التي هاجر عنها أفراد أسرته الرجال قد تبقى مثقلة بالديون المترتبة عن تكاليف السفر، وهذا يجعلها عرضة للعنف من طرف الدائنين؛ • المهاجرات السريات يتعرضن للاستغلال والاعتداء بسبب وضعهن غير القانوني في البلد المضيف؛ • النساء اللاتي هاجرن بطريقة غير قانونية ولم يفلحن في البلد المضيف قد تضطر إلى الرجوع إلى الوطن محملات بديون كبيرة، وهذا يجعلهن في وضعية هشّة يعتمدن فيها على الذكور في الأسرة؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • الهجرة السرية إلى الخارج 	
<ul style="list-style-type: none"> • نادرا ما توفر الأحزاب السياسية الحماية أو الدعم للنساء المرشحات؛ • نساء اللائحة هن النساء المنتخبات في إطار المقاعد المخصصة للنساء المرشحات. هاتهن المنتخبات كثيرا ما يعاملن بازدراء أو عنف أو مضايقة من قبل الرجال الذين انتخبوا وفق اللوائح الحزبية العادية وقد ينكرون على النساء ما استحققنه؛ • قد يستعمل المرشحون العنف، حسبما يشاع، لإجبار أفراد أسرهم والعاملات في المنازل على الترويج لحملاتهم الانتخابية نيابة عنهم خلال الانتخابات؛ • مستشارات المجالس البلدية قد تتعرض للضغط والعنف لثنيهن عن حضور اجتماعات المجلس أو التصويت لصالح جهة معينة؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • الانتخابات • النزاعات السياسية • الاضطرابات والاحتجاجات 	<p>الأحداث السياسية</p>

⁷ المقصود هنا ب"الهجر" بضم الهاء وفتح الجيم هم القبائل و/أو لمجموعات المكلفة برعي الأغنام، المتنقلين ما بين المناطق يمكن أيضا تسميتهم "الرجل"

<ul style="list-style-type: none"> • أفادت المرشحات أنهن يتعرضن للابتزاز والتشهير والتحرش والضغط للتنازل عن حقهن في الترشح أو لتغيير رأيهن السياسي؛ • قد يلجأ المرء أثناء النزاعات السياسية والانتخابية إلى جعل القضية قضية نوع اجتماعي فيستعمل السلاح المادي وسلاح التشهير والطعن في شرف العائلة ضد النساء المنتميات لعائلات معينة؛ • هناك حركات وأحزاب سياسية تعطي شرعية للعنف ضد المرأة وتحرض عليه؛ • الفساد واستغلال المال في الانتخابات يشجع على الابتزاز والتحرش والعنف ضد النساء. 		
<ul style="list-style-type: none"> • على غرار جائحة كورونا، تساهم العوامل المرتبطة بالأزمات الاقتصادية في تزايد خطر تعرض المرأة للعنف، بما فيها عامل الفقر والبطالة والتسريح من العمل وانخفاض الراتب وقلة الدخل المستقر وظروف العمل في القطاع غير الرسمي؛ • الاستفادة المحدودة للمرأة من برامج المساعدة الاجتماعية، كبرنامج 'الريميد'، يزيد من اعتمادها ماديا على الرجال داخل الأسرة؛ • تحمّل المرأة مسؤوليات وضغوطات باستمرار نتيجة تغطية نفقات الأسرة ونفقات أفراد الأسرة الذكور كالسجائر والمخدرات والكحول؛ • يلجأ الرجل إلى القوة مع العنف للاستيلاء على دخل المرأة؛ • توسع رقعة الديون العائلية يمكن أن يؤدي إلى نزاع بخصوص من يتحمل مسؤولية هذه الديون ومن يدبر الموارد؛ • قد تُجبر النساء على قبول أي عمل يجدهن ولو انعدم في هذا العمل ظروف الأمان والسلامة؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • الأزمات الاقتصادية 	الأحداث الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> • تعرّض المرأة للعنف من قبل أفراد الأسرة الذكور الذين يسعون إلى الاستيلاء على أموال القروض التي تستفيد منها في إطار خطة القروض الصغرى المتوفرة خصيصا للنساء. • استعمال الرجل العنف للاستيلاء على المبلغ الذي قد تحصل عليه المرأة من 'دارت': تتلخص فكرة نظام 'دارت' في أنه اتفاق بين مجموعة من النساء على أن يدفع كل منهن مبلغ معين كل شهر وتتسلم إحداهن فقط إجمالي المبلغ شهريا أو أسبوعيا حسب المتفق عليه وفق ترتيب معين، ويتم تعيين إحدى المساهمات مسؤولة عن ترتيب الأدوار وتجميع المبالغ الشهرية من النساء المساهمات وتسليمها في الموعد المحدد؛ • سيطرة الرجال على الإدارة المالية للشركات والتعاونيات العائلية في كثير الأحيان وبالتالي حرمان النساء من مشاركة الأرباح؛ • سيادة ثقافة الفساد والمحسوبية والمحاباة تجعل المرأة عرضة للابتزاز والعنف أثناء بحثها عن عمل؛ • تفاوت فرص العمل بسبب التفاوت الجغرافي يجبر النساء على الهجرة إلى مدن أخرى حيث فرص العمل، بالرغم مما يصاحب ذلك من ظروف غير مناسبة للعيش حيث البعد عن الأسرة والشبكات الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الفرص الاقتصادية 	
<ul style="list-style-type: none"> • تجمع أعداد كبيرة من الأشخاص دون اتخاذ أي إجراءات أمنية؛ • تنظيم الكثير من هذه المناسبات في وقت متأخر من الليل؛ 	<ul style="list-style-type: none"> • المباريات الرياضية (كرة القدم مثلا) 	الأحداث الدينية والثقافية والرياضية

<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم هذه المناسبات في مناطق نائية أو بعيدة؛ • وفود أعداد كبيرة من الأشخاص، ولو مؤقتا، من خارج المنطقة لحضور هذه المناسبات مع أسرهم؛ • تنظيم مناسبات احتفالية يرجع منها الرجال إلى منازلهم في وقت متأخر من الليل ويجبرون نساءهم على تلبية رغباتهم الجنسية؛ • تراكم الديون على الأسرة يجعلها تقتصر لتغطية نفقاتها مما قد يخلق صراعات داخل الأسرة تؤدي إلى العنف؛ • زيادة النفقات يؤدي إلى زيادة الطلبات والانتقادات والتحكم في المرأة من حيث إدارة موارد الأسرة؛ • تكليف المرأة بمهام معينة فقط لكونها امرأة ومطالبتها بتنفيذها أو إجبارها على تنفيذها بالعنف. مثال: تتولي النساء جميع مسؤوليات الطبخ والأعمال المنزلية الأخرى خلال المناسبات العامة والاحتفالات ويكتفي الرجال فقط بحضورها ضيوفا. 	<ul style="list-style-type: none"> • شهر رمضان • المهرجانات الموسيقية • عيد الأضحى • الدخول المدرسي • العطل الصيفية • الموسّم (احتفالات تراثية تحدث سنويا ومحليا بالمغرب) 	
<ul style="list-style-type: none"> • انتشار الفساد عند المعابر الحدودية يجعل النساء المهربات للبضائع عرضة للضغط بسبب جنسهن، وقد يتم ابتزازهن أو التحرش بهن للحصول على نسبة من البضائع المهربة أو توفير ممر آمن لهن؛ • إجبار العاملات بالجنس على بيع المخدرات مقابل السماح لهن بالعمل في منطقة معينة يسيطر عليها تاجر مخدرات؛ • النساء العاملات في أنشطة غير قانونية أو دون حصولهن على رخصة لممارسة هذه الأنشطة قد تتعرض للاعتقال والتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تهريب البضائع السخرة • البائعات الجائلات (أو ما يطلق عليهن في المغرب بنساء 'القرّشات') • تهريب المخدرات 	الأنشطة الإجرامية
<ul style="list-style-type: none"> • نشوب نزاعات قائمة على النوع الاجتماعي بين العمال المنقبين والعاملات غير المنقبات (أي لسن عضوات في أية نقابة)؛ • افتقار النساء في كثير الأحيان إلى الضمان الاجتماعي، وعملهن بدون عقد عمل، وإن وُجد يُجبرن على توقيعهن دون قراءة محتواه، وهذا يجعلهن عرضة للاعتداء أو سوء المعاملة؛ • تدني الأجور التي تحصل عليها النساء يساهم في خلق ظروف معيشية غير مستقرة وغير آمنة؛ • طول المسافة التي تفصل بين المنزل ومكان العمل؛ • قلة المواصلات خاصة بالليل؛ • انعدام الإنارة في الشوارع؛ • وجود شوارع مهجورة ليلا؛ • اضطرار العاملات في الزراعة في كثير الأحيان إلى ترك بناتهن وحدهن بالمنزل، دون إشراف أو حماية لعدة أشهر أحيانا، وهذا يجعل الفتيات عرضة للعنف؛ • خروج النساء إلى الشارع ليلا يعرضهن لخطر التحرش أو الابتزاز أو الاعتقال بتهمة ممارسة الدعارة؛ • عدم تنظيم وتفتيش بعض الأنشطة الدينية كالرقية الشرعية أو تنظيم وتفتيش دور القرآن أو 	<ul style="list-style-type: none"> • العمل بالليل • العمل بالمنزل • العمل في الفلاحة • العمل بالمقاهي والنوادي الليلية • وجود شركات خاصة تعمل كوسيط لتنشغيل عاملات النظافة والمنازل سواء من الباطن أو بشكل مستقل • العمل بمراكز الاتصال (Call Centres) 	ظروف العمل من حيث الزمان والمكان

<p>الممارسين بها داخل الأحياء أو القرى المهمشة، يجعل من هذه الأنشطة أحيانا مصدر تحريض لارتكاب العنف ضد النساء.</p>	<ul style="list-style-type: none"> المهن والأعمال التجارية غير المنظمة بقانون 	
<ul style="list-style-type: none"> الزواج غير الرسمي وغير المعترف به بين الجنود العابرين والنساء المحليات قد يؤدي إلى حرمان النساء من حقوقهن القانونية وهذا يعرضهن للإقصاء من طرف الأسرة والمجتمع لكونهن أمهات عازبات أو بسبب ممارستهن الجنس خارج المؤسسة الزوجية؛ كثيرا ما يرتبط وجود التكنات والقواعد العسكرية بوجود أحياء ومواخر حيث العاملات بالجنس، بل ويرتبط وجودها بارتفاع نسبة العنف ضد النساء العاملات بهذه الأحياء أو المواخر وارتفاع نسبة الاعتداء الجنسي والاغتصاب ضد النساء عموما؛ إن وفود المتدربين العسكريين بشكل موسمي أو عابر يجعل تحديد هوياتهم أمرا صعبا، ثم إن وضعهم العسكري يجبر النساء المعنّفات على القيام بإجراءات معقدة تتطلبها المحكمة العسكرية، مما يجعل الجاني يفلت من العقاب؛ تتسم عودة العسكريين إلى ديارهم بعد فترات طويلة من الغياب بتزايد العنف الأسري. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود القواعد العسكرية بالمنطقة 	<p>السياقات العسكرية</p>
<ul style="list-style-type: none"> الوصول إلى المناطق حيث العمالة الموسمية المؤقتة (عمال وعمالات)؛ الحقول الفلاحية غالبًا ما تقع في مناطق نائية وبعيدة؛ اضطرار النساء إلى التنقل إلى الحقول في وقت مبكر جدًا، أي قبل شروق الشمس للوصول في الوقت المناسب للعمل؛ اضطرار النساء إلى قضاء الليل بمفردهن في الحقول لحماية المحاصيل أو مواصلة العمل؛ خروج الغالبية العظمى من السكان البالغين من منازلهم في القرى تاركين الفتيات والنساء بمفردهن وقت الحصاد؛ 	<ul style="list-style-type: none"> فترة الحصاد 	<p>الأنشطة الموسمية المتكررة</p>
<ul style="list-style-type: none"> تنظيم حفلات الزفاف بالليل مع نقص كبير في الإنارة العمومية؛ تنظيم حفلات الزفاف في مناطق بعيدة مع عدم توفر الإنارة العمومية أو وسائل النقل؛ تعاطي الكحول والمخدرات بين الرجال أثناء حفلات الزفاف؛ 	<ul style="list-style-type: none"> الأعراس 	
<ul style="list-style-type: none"> حرمان المرأة من ميراثها نتيجة العادات والتقاليد التي تُفرض أحيانا بالعنف، فالمرأة تتنازل عن حقوقها لتعرضها للضغط أو التهديد بطردها من المنزل؛ إجبار الأرملة، عن طريق تهديدها بحرمانها من أطفالها أو ممتلكاتها، على الزواج ممن يَجل لها من ورثة زوجها المتوفى بدعوى الحفاظ على ممتلكات الأسرة؛ تجريد المرأة من جميع ممتلكاتها من قبل أهل زوجها إذا توفى عنها مع طردها من المنزل مع أطفالها؛ احتمال أن يظهر للأرملة التي ليس لها ولد أقارب لم تكن تعرفهم كورثة فيهددونهم بالعنف لطردها من المنزل. 	<ul style="list-style-type: none"> الإرث وتقسيم التركة 	<p>وضع الفرد أثناء حياته وما بعدها</p>
<ul style="list-style-type: none"> قد يلجأ الرجل إلى العنف أو يزيد منه للضغط على زوجته أو طليقته للتنازل عن دعوى نفقتها أو نفقة أطفالها؛ 	<ul style="list-style-type: none"> رفع دعوى النفقة لصالح الزوجة 	

<ul style="list-style-type: none"> • عدم دفع النفقة من طرف الزوج العنيف يزيد من اتكال المرأة ماديا عليه وقد يجبرها ذلك على العودة إلى بيت الزوجية حيث المعتدي. 	والأبناء	
<ul style="list-style-type: none"> • طرد الأرملة في كثير الأحيان من المنزل بعد وفاة زوجها؛ • إقامة المرأة الأرملة مع أقارب زوجها قد يزيد من خطر نشوب نزاعات بينها وبينهم أو تعرضها للمضايقة والعنف؛ • القيود الاجتماعية المفروضة على المرأة الأرملة قد تُفرض قصرا من طرف أسرة المتوفى؛ 	• المرأة الأرملة	
<ul style="list-style-type: none"> • الإقصاء الاجتماعي الذي تتعرض له المطلقة يؤدي بأسرتها إلى فرض قيود على سلوكها ولو بالعنف؛ • تعتبر الأسرة المطلقة عبئا اقتصاديا وبالتالي تطردها من البيت خاصة إن كان لديها أطفال في حاجة إلى من ينفق عليهم. هنا تكون المرأة التي تطرد من بيت أسرتها معرضة للتشرد والعيش في سكن غير لائق والعمل في ظروف غير آمنة؛ • تدخل الأقارب في شؤون الزوجين المتخاصمين (غالبا ما يتسم هذا التدخل بالعنف)؛ 	• الطلاق	
<ul style="list-style-type: none"> • تعدد الزوجات وما ينتج عنه من تنافس وصراع بين الزوجات قد يكون عامل ضغط على المرأة للقيام بعلاقات جنسية دون رضاها مع الزوج؛ • تعدد الزوجات يعزز فكرة أن الرجل له مطلق الحق في القيام بعلاقات حميمة والحصول على ما يريده ولو غصبا، خصوصا وأن له الآلية القانونية لتحقيق ذلك (أي حق التعدد)؛ • تعدد الزوجات ينتج عنه زيادة أفراد الأسرة، وبالتالي زيادة الضغط والخلافات الأسرية بسبب قلة الموارد المادية؛ • انتشار ظاهرة تعدد الزوجات دون تسجيل هذا الزواج رسميا يؤدي إلى ضياع معظم الحقوق القانونية التي من المفروض أن تتمتع بها المرأة المتزوجة، وهذا قد يجعلها عرضة للإقصاء والعنف من طرف الأسرة والمجتمع بسبب كونها أما عازبة أو لدخولها في علاقة جنسية خارج مؤسسة الزواج القانونية. 	• التعدد	
<ul style="list-style-type: none"> • يمكن أن يؤدي نقص المستشفيات في القرى ونقص وسائل النقل إلى هذه المستشفيات والضغط المالية التي قد تواجهها الأسرة بسبب تكاليف الولادة إلى لجوء الرجل والأسرة إلى العنف لإجبار المرأة على الولادة بالمنزل والتخلي عن رغبتها في الذهاب إلى المستشفى أو أخذ راحة من الأعمال المنزلية وكذا التخلي عن مطالبتها بالرعاية الصحية اللازمة. 	• الولادة	